العدل، ويديرها قاضٍ متخصّص، تطلق عليه صفة «قاضي تنفيذ العقوبات.»

❖ ❖ ❖

إنّ البحث العلميّ هو السبيل المناسب لتحديد فعّاليّة الإجراءات العقابيّة التي تتخذها الدولة بهدف إصلاح السلوك الجرميّ وإعادة المحكومين الى المجتمع أفرادًا منتِجين وصالحين للاندماج مع الآخرين. لكنْ، في لبنان، يبدو أنّ مبادرات الإصلاح تعتمد على خطط مرسومة لدول ومجتمعات أخرى، أو على افتراضات حول واقع الجريمة لم تخضعْ للتدقيق الجدّيّ.

إنّ الخلاصة العلميّة التي تدلّ على أنّ «الجريمة وليدة المجتمع» لا تبدو مقْنعةً للعدد الأكبر من حكّام لبنان الفعليين؛ فهؤلاء يركّزون على أنّ الجريمة نتاج خيار وسلوك فرديْن.

لذا، حبّذا لو تقرّر الحكومة الجديدة الاهتمامَ الجدّيّ بهذا الشأن، فتطلب من كليّات الحقوق والعلوم الاجتماعيّة والنفسيّة وضعَ دراسات أكاديميّة تتبع منهجيّة علميّة صحيحة تجيب عن السؤال الآتي: «ما هي الإجراءات العقابيّة التي تؤدّي الى خفض مستوى الجريمة في لبنان؟» وبناءً على تقاطع نتائج الدراسات، يقوم وزيرُ العدل بصياغة نصّ القانون الذي يحدّد السياسة العقابيّة للدولة اللبنانيّة، ويعرضه على مجلس الوزراء لمناقشته، قبل إحالته على مجلس النواب لمزيد من النقاش.

بيروت

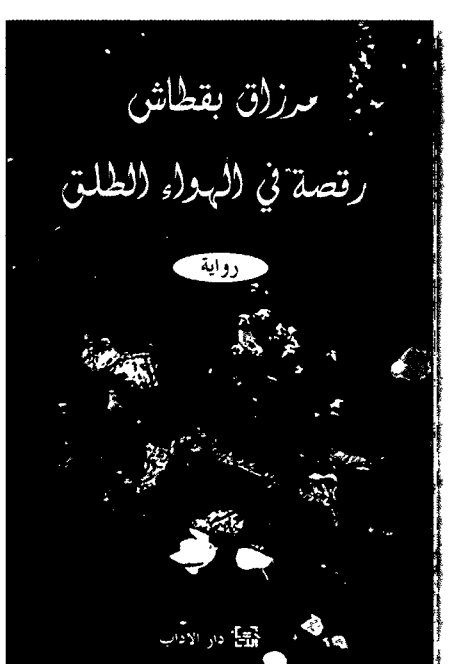

يدور هذا النصّ الروائيّ حول الوضع الجزائريّ المتأزّم، الذي تصوغه نخبة عسكريّة متسلّطة وجماعات دينيّة متطرّفة، وضياع اجتماعيّ، وأسى على ثورة وطنيّة مجهضة. بنى الروائيّ عمله متوسّلاً أدوات فنّيّة ملائمة: الرمز، السخرية السوداء، الشخصيّات المقابلة، الحوار الداخليّ، ووثائق اجتماعيّة تاريخيّة، وشيئًا من الكتابة المباشرة التي تحتجّ على وضع سلطويّ يستعمل الجزائريّين ولا يحل مشاكلهم.